



## الإسلاميون والسلطة في المغرب العربي

السياسية الإسلامية التي وصلت إلى الحكم في تونس والمغرب وإلى السلطة في مصر. ويعد هذا قطيعة مع جبهة الإنقاذ الإسلامية الجزائرية التي بقيت تحمل في طياتها توجهات تكفيرية قوية، حيث كان عود توجهاتها الراديكالية يزداد تصلبا كلما اقتربت من الحكم (خاصة مع فوزها في الدور الأول من تشريعات 1991)، فجاء صعودها تهديدا للأمر السياسي ولشرائع واسعة من المجتمع. أما الأحزاب الإسلامية الحالية فيبدو أنها كلما اقتربت من الحكم والسلطة كلما زادت اعتدالا لطمأنة معارضيهما، وبالتالي يقوم صعودها على طمأننة الآخر السياسي ولشرائع من المجتمع غير إسلامية التوجه و/أو معارضة للإسلاموية، وذلك تحسبا لتكرار المشهد الجزائري.

تشير هذه النقلة النوعية إلى تطورين أساسيين. أولهما تحول الأحزاب الإسلامية إلى أحزاب حكم أو حكومة، بمعنى أنها مستعدة للحكم في إطار المؤسسات القائمة وبالتالي أصبحت أحزاب مؤسساتية تقبل بالمؤسسة السياسية القائمة أو قيد التشكل ولم تعد إقصائية لا في سلوكها حيال الآخر غير الإسلاموي ولا في تصورهما للحكم (الشامل والمطلق باسم الله). ثانيهما، تطبيع الأحزاب الإسلامية بجعلها أحزاب «عادية» أي أنها تطمئن الأطراف الأخرى والتيارات السياسية الأخرى بعد فوزها في الانتخابات كما تفعل الأحزاب الأخرى. كما أنها الآن أمام استحقاق ممارسة السياسة وبالتالي ليس فقط تذوق نشوة الفوز في الانتخابات والحكم ولكن الفشل السياسي أيضا وخسارة الانتخابات مثلها مثل بقية الأحزاب. إنه تطبيع مزدوج للأحزاب/التيارات الإسلامية.

### الإسلاميون و/في السلطة : الإسلاموية المؤسساتية والإشكاليات الجديدة-القديمة

د. عبد النور بن عنتر

رغم نصيبها من التضحيات السياسية في ظل الأنظمة التسلطية وكونها الأكثر شعبية ورغم زخم التحولات الحالية فإن التيارات الإسلامية لم يكن لها الفضل في أحداث «الربيع العربي»، بيد أنها المستفيد الأول منها بحكم وصول بعضها إلى الحكم. سنركز في هذه الورقة على بعض الإشكاليات الجديدة-القديمة التي يثيرها وصول الإسلاميين إلى الحكم، يخص بعضها الإسلاموية فيما يخص بعضها الآخر إشكالية السلطة عموما في العالم العربي.

### مراجعات سياسية وأيديولوجية... ميلاد الإسلاموية المؤسساتية ؟

يبدو أن الحركات الإسلامية تعيش مراجعات أيديولوجية خاصة فيما يتعلق بقبولها الانخراط في اللعبة السياسية كما هي لا كما يجب أن تكون، بمعنى أن بعضها على الأقل لم يعد يأخذ رغباته الدينية مأخذ الحقائق السياسية. مما يعني قبولا ببشرية/مدنية لا إلهية/دينية العملية السياسية وبضرورة بناء الدولة على أساس التوافق السياسي. لكن هل هذا دلالة على قناعة سياسية راسخة أم مجرد تكتيك اقتضته ظروف آنية ؟ المستقبل القريب وحده الكفيل بالإجابة على ذلك.

على أية حال، يبدو في الراهن أن أبرز تجليات هذه المراجعات الفكرية-السياسية تكمن في غياب الفكر التكفيري للمجتمع وللديمقراطية، على الأقل على مستوى الخطاب، لدى الأحزاب

سَيُعْلَمُ الإسلاميون - مكرهين لا مخيرين - الأنظمة العربية الناشئة؟ إذا انطلقنا من فكرة أن تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم بينت أن النخبة التسلطية في العديد من الدول هي التي شرعت وقادت العملية الانتقالية، فيمكن أن نتصور أحزاباً إسلامية تعلمن النظام السياسي ليس حبا في العلمانية ولكن كرها/خوفا من الحرب الأهلية.

### السلطة والتلاعب بالإسلاميين وترويضهم/تطويعهم

قد يكون الرهان السياسي للدولة العربية اليوم محاولة ضرب الإسلاميين السلفيين الراديكاليين بالإسلاميين المؤسساتيين والعكس، كما فعلت في الماضي بضرب اليساريين بالإسلاميين. لكن اللعبة ليست نفسها. ففي السابق كانت السلطة، التسلطية المنفردة بمصير العباد والبلاد، هي الحكم والتيارات الإسلامية واليسارية على حد سواء في المعارضة. أما اليوم فحيثيات وأدوات المواجهة مختلفة: الإسلاميون المؤسساتيون في الحكم (تونس وجزئياً في المغرب) وفي السلطة في مصر.

رغم اختلاف السياقات الوطنية، فإن النظامين في الجزائر والمغرب يعملان، وبنجاح، على ترويض وتطويع التيارات الإسلامية. فالنظام الجزائري نجح في تفكيك الظاهرة الإسلامية في البلاد وتشتيتها: سحب البساط الإسلامي من تحت أقدام الحركات المسلحة/الإرهابية، إدخال حزب إسلامي إلى الائتلاف الحكومي وجعله حزب السلطة؛ تفكيك المشهد الإسلامي للحيلولة دون ظهور حزب إسلامي قوي وذلك بتشجيع وبالسماح بإنشاء أحزاب إسلامية وبتشجيع ودعم الانشقاقات داخلها لتفتيتها وجعل أجنحتها تتصارع فيما بينها... هكذا خلقت السلطة معارضة داخل المعارضة. كما نجح في إبعاد جزء معتبر من التيارات السلفية عن السلفية الجهادية، بحيث ابتعدت الأولى عن السياسة: عدم الاهتمام بالوصول إلى السلطة والتركيز على الجوانب الاجتماعية أساساً (لكن لهذا مخاطر مستقبلية بسبب «الأسلمة من أسفل»). هكذا أصبح المشهد الإسلامي الجزائري مفكك المفاصل. فضلا عن ذلك للأحزاب الأخرى أجنحتها ذات التوجهات الإسلامية، كما هو الشأن في حزبي السلطة (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) وهذا ما يفسر التحالف الطبيعي بين هذين الحزبين والأحزاب الإسلامية لما يتعلق الأمر بقضايا تخص المجتمع ووضع المرأة، حيث يظهر تحالف القوى المحافظة حول بعض القضايا الاجتماعية-السياسية (النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام مثلاً). وربما تحييد التيار السلفي، أو على الأقل جزء منه يعود إلى هذا الاتفاق على «الحد الأدنى» من

### معضلة الإسلاموية المؤسساتية

تعودت التيارات الإسلامية على تقديم نفسها كضحية أولى للأنظمة التسلطية العربية. وقد سمح لها هذا الوضع بتعبئة الجماهير ما حقق لها شعبية واسعة. إلا أن الوضع بدأ يتغير مع وصول أحزاب إسلامية إلى الحكم. وهذا ما أفقدها وضع الضحية المريح والرابع سياسياً وقد يجعلها في وضع الجراد الديني والسياسي. فإكراهات السلطة وضرورات الواقع، خاصة في إطار عملية انتقالية معقدة للغاية، قد تحول الأحزاب الإسلامية الحاكمة إلى جراد باستهداف إما تيارات ليبرالية مناوئة لها وإما تيارات إسلامية متشددة مناهضة لها هي الأخرى لكن باسم الدين. وهنا ينقلب السحر على الساحر: التيارات الإسلامية التي أطنبت في الخطاب الديني وفي الترغيب-الترهيب الإلهي بدل الاعتدال والعقلانية في الخطاب ستجد نفسها في مواجهة «داخلية» باسم ذات الخطاب وبنفس المفردات الدينية. وفي هذا السياق توجد النهضة في تونس في وضع لا تحسد عليه. فهي مجبرة على طمأنة جزء من الشعب التونسي والتيارات الليبرالية والعلمانية وفي الوقت ذاته ربح دعم التيارات المتشددة لاسيما السلفية السياسية (التي تهدف إلى الحكم) والجهادية. وبالتالي فهي أمام معضلة لأنها توجد بين مطرقة التطرف الديني وسندان الليبرالية. فالنهضة ليست إسلامية بما فيه الكفاية بالنسبة للسلفية السياسية والجهادية، وليست مدنية (لا دينية) بما فيه الكفاية بالنسبة للتيارات الليبرالية والعلمانية. ونفس المعضلة يواجهها الإخوان في مصر.

ومن ثم فالإسلاموية المؤسساتية تواجه امتحاناً سياسياً عسيراً لأنها إن هي عملت على ترضية الخواطر السلفية السياسية فإنها ستجهض عملية تطبيعها السياسي وتخسر استحقاق السياسة المدنية مدخلة بذلك بلدانها في حالة عدم استقرار خطيرة، خاصة وأن التيارات الإسلامية ليس لها الفضل في «ثورات» الربيع العربي. ومن هنا فإن إي استبداد ديني قد يحل محل استبداد الأنظمة البائدة سيرفض وعلى الفور لأن شعوبا ثارت على تسلطية كانت جائمة على صدورهم لعقود ستثور أيضاً على تسلطية دينية لم يستقر أمرها بعد. أما إذا تبنت خيار السلطة المدنية، لا الدينية، فإنها ستدخل في مواجهة لا محال مع التيارات السلفية السياسية والجهادية. لكنها في هذه الحالة ستجد في التيارات الليبرالية والعلمانية حليفاً لها. ومن هذا المنطلق يمكن طرح تساؤل، قد يبدو متناقضاً في مفرداته لكن مغزاه السياسي لا ريب فيه وهو الآتي: أليس المطلوب من الإسلاميين حسم العلاقة بين المقدس والمدنس؟ بتعبير آخر هل

ما يمكن أن نسميهم بالإسلاميين المؤسستين» الذين يقبلون بالعمل والانخراط في اللعبة السياسية في إطار المؤسسات القائمة، الذين هم في الحكم - حال النهضة في تونس مثلاً - من جهة، والإسلاميين المتطرفين بمختلف تياراتهم ناهيك عن الجهادية، من جهة ثانية. وهنا مكنم الخطر لأن الخلاف في النقاش الحداثي الأول كان حول طبيعة ودرجة الانفتاح والحداثة، أما النقاش الإسلامي البيني - قيد التشكل - فهو حول طبيعة ودرجة التشدد والانغلاق وتقديس التراث... ولا نبالغ إذا قلنا أن أحد أبرز الانعكاسات السلبية لوصول الإسلاميين إلى الحكم في إطار «الربيع العربي» قد تكون هذا التحول الخطير في مستوى/ طبيعة النقاش من «درجات الانفتاح والحداثة- المعاصرة» إلى «دركات الانغلاق والأصالة المقدسة». يعبر هذا التراجع المريع عن عجز المجتمعات العربية على حسم القضايا المركزية إلى درجة أن أي تطور نوعي يبدو وأنه يعود بنا - على الأقل في أحد جوانبه - إلى نقطة البداية؛ نقطة الانحراف التاريخي المتمثل في ممارسة السياسة بالدين (تراكمات التراث العربي-الإسلامي) وتقديس المدنس وربما تدنيس المقدس أيضاً.

إن بناء المستقبل مرهون باستيعاب الماضي وفهم الحاضر، لكن الراهن يبدو أنه يشير إلى أن المستقبل بالنسبة للتيارات الصاعدة هو ماض أعيد بنائه ليتوافق وأهوائها... هكذا تبقى المجتمعات العربية عموماً متخبطة في إشكالية اللاحسم الحضاري للقضايا المركزية.

## الإسلاميون والسلطة حزب العدالة والتنمية المغربي

د.امحمد مالكي

### المتغيرات النازمة لصعود «الإسلاميين» إلى السلطة

لم يكن حدث رئاسة «حزب العدالة والتنمية» للحكومة متغيراً جديداً أو مفاجئاً لقاداته ومناضليه، إذ منذ انعقاد مؤتمره الأخير [صيف 2008]، بات واضحاً أنه يتطلع إلى المشاركة في العمل الحكومي وقد أسعفه في ذلك التعديل الدستوري الأخير [فاتح يوليو/تموز 2011]، الذي أقر بأن يتولى الحزب صاحب الأغلبية في انتخابات مجلس النواب رئاسة الحكومة. بيد أن السياق الوطني والإقليمي والدولي الذي زامن هذه الحكومة ينطوي على أكثر من متغير، سيكون له دون شك الأثر الواضح، وربما الفاصل، في مسيرة هذا الحزب وأفاق تطوره إيجابياً أو سلباً.

التفضيلات المحافظة داخل المجتمع. وهذا ما وسع عملياً من قاعدة التيارات المستفيدة من الوضع القائم رغم عدم تساويها من حيث حجم الاستفادة منه. والنتيجة النهائية هي نجاح السلطة في تطويع وترويض الإسلاميين خارج وداخل الحكم. هذا لا يعني أن التيارات الإسلامية أصبحت ضعيفة في الجزائر، بل لا زالت تتمتع بشعبية لكنها لم تحول ذلك إلى انتصار سياسي لتفكيكها وتعهدها من جهة، ولإحكام النظام قبضته على العملية السياسية برمتها وعلى المال العام الذي هو الصنيع الحقيقي (شراء الذمم) للسلوك الانتخابي. أضف إلى هذا استفادة النظام من خوف المواطنين من عودة حالة ألالاستقرار والألمن إلى البلاد (لازال مفعول صدمة التسعينيات قويا).

أما المغرب فقد شرع في إصلاحات هدفت أساساً إلى تحييد الحراك الشعبي وسحب البساط من تحت أقدام الشباب المنتفض في ظل «الربيع العربي». ورغم أن الإصلاحات أوصلت الإسلاميين إلى الحكم، إلا أن السلطة بقيت في يد الملك. وقد يرى الإسلاميون في وصولهم إلى الحكم نجاحاً سياسياً، لكن الواقع أنهم يُوظفون من قبل السلطة الملكية لإجهاض أي محاولة للتغيير من أسفل. وبما أن الحكومة الإسلامية مألها الفشل على الأقل لأن جل السلطة/القرار ليس في يدها ولأن الأزمة لن تسمح لها بالنجاح ناهيك عن قلة خبرتها وارتكابها نفس الأخطاء التي ارتكبتها حكومات سابقة (يندرج هذا أيضاً ضمن تطبيع الأحزاب الإسلامية)، تكون السلطة الملكية قد حققت ثلاث أهداف أساسية. أولاً غلق الباب المغربي أمام «الربيع العربي» وتفويت الفرصة على الشباب المنتفض ولو مؤقتاً. ثانياً، تحميل الحكومة الإسلامية مآل الأمور، ليس فقط فشلها بل فشل الحكومات السابقة والسلطة الملكية تحديداً. ثالثاً تطبيع الأحزاب الإسلامية المغربية بجعلها أحزاب مثل بقية الأحزاب، تسعى للوصول إلى الحكم، تحكم وتفشل. وبالتالي فهذه الأحزاب لن تجرأ مستقبلاً على تضخيم سقف المطالب والوعود ولن يقض الإسلاميون بعدها مضجع الملك. بذلك يكون الملك قد نجح في امتصاص الضغط الشعبي بإعادة توجيهه نحو الإسلاميين.

### مخاطر النقاش الإسلامي البيني : من درجات الانفتاح

#### إلى دركات الانغلاق ؟

هناك مخاطر تحول النقاش حول الحداثة بين التيارين الليبرالي والإسلامي إلى نقاش «داخلي» في إطار الدائرة الإسلامية، في خضم تحولات «الربيع العربي»، بين «إسلاميين معتدلين» أو

حجم الفجوة الاجتماعية. فقد تبين أن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي أقدم عليها المغرب خلال تسعينيات القرن الماضي [1992 - 1996]، وسعى إلى تطويرها خلال العُشرية الأولى من الألفية الجديدة، ما زالت في حاجة إلى قوة دفع جريئة وعميقة، لتجعل نتائجها قادرة على إحداث التغيير اللازم لدمقرطة الثقافة السياسية النازمة لمؤسسات الدولة ونسيج المجتمع. والحقيقة أن إحدى النقط المفصلية في البرنامج الانتخابي للإسلاميين، والرهانات التي تنتظر شرائح واسعة من المواطنين أن يتميزوا عن غيرهم من الأحزاب في الوصول إلى نتائج واضحة في نطاقها قضية تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة في صيانة المال العام والمحافظة على حُسن تدبيره وإنفاقه. بل إن البرنامج الحكومي نفسه، واستناداً إلى روح الدستور الجديد، أولى أهمية خاصة لموضوع الحكامة الجيدة ومستلزمات تحقيقها. ففي هذه الأولوية بالذات، يتوقف، في تقديرنا، مدى نجاح الحزب من عدمه، حيث يستطيع «الإسلاميون»، إن هم سجلوا اختراقات في مضمار خلخلة المجموعات المستفيدة من اقتصاد الريع، وإصدار قوانين ووضع آليات عملية تحد من نفوذهم، وتعيد للمال العام قُدسيته واعتباره، وقد شرع بعض وزرائهم في تدشين هذا الطريق، بنشر قوانين المستفيدين منذ عقود أو سنوات من مآذونيات ورُخص النقل العمومي بكل أنواعه، كما أن نشر لوائح الجمعيات المستفيدة من الدعم ستتلو هذا الإجراء في قادم الأيام، بحسب تصريح الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

### حدود الإصلاح وحظوظه

تعتبر الدعوة إلى الإصلاح العلامة الفارقة لما قبل تأسيس حزب العدالة والتنمية وما بعده، بل إن فكرة الإصلاح، وتحديد التطلع إلى الإصلاح من داخل المؤسسات القائمة والثوابت النازمة لها، هي الروح المولدة لمنعطف انتقال فئة من الإسلاميين المغاربة من جمعية دعوية [حركة الإصلاح والتجديد] إلى حزب سياسي مدني بمرجعية إسلامية. ثم اختبار الحزب لقدرته على أعمال فلسفة الإصلاح كما عبرت عنها وثائقه التأسيسية ومؤتمراته المنتظمة، سعى إلى تعميقه بالممارسة عبر المشاركة في ثلاث ولايات تشريعية [1997 - 2002 - 2007]، ومن خلال تواجده في المجالس البلدية والمحلية وقيادته لبعضها. ولئن بقي الحزب خارج العمل الحكومي لأسباب موضوعية خاصة بتطور النسق السياسي المغربي، وذاتية مرتبطة بنضج تطلعاته كحزب، فقد ظل في تماس دائم مع الحكومات المتعاقبة منذ 1998، إما

فمن جهة، يقود الحزب اثتلاقاً حكومياً من أربعة أحزاب، تتباعد إلى حد ما في المنحدرات التاريخية والأبعاد الاجتماعية والإيديولوجية، هي تحديداً: حزب الاستقلال، ذو الحمولة التاريخية والوطنية، والنزعة التقليدية المحافظة، والحركة الشعبية، التي أسست على خلفية الدفاع عن الأمازيغية والعالم القروي، وحزب التقدم والاشتراكية سليل الحزب الشيوعي المغربي. لذلك، يجد حزب العدالة والتنمية نفسه ملزماً على البحث عن أرضية مشتركة بين هذه الأطراف المتباينة. فهو وإن استطاع التوافق مع شركائه في تشكيل الحكومة، بما فيها توزيع الحقائق الوزارية، وتقديم البرنامج الحكومي ونيل المصادقة البرلمانية عليه، فإنه مطالب بالاستمرار في تطوير عمله إلى جانبهم، لاسيما أن المقتضيات الجديدة للدستور تشدد على المسؤولية الجماعية والمتضامنة للفريق الحكومي. كما أن الحزب ملزم، من جهة ثانية، وفق أحكام الدستور على قيادة الحكومة في تناغم وتطابق مع الاختصاصات التي منحها الدستور للملك، سواء تعلق الأمر بتلك المُسندة إليه بحسبه رئيساً للمجلس الوزاري، أو التي يتولأها باعتباره قيماً وساهراً على استمرار الدولة واستقرار المؤسسات، أو الصلاحيات التي أوكلها إياه الدستور في علاقته بباقي المؤسسات [البرلمان والقضاء]. لذلك، يُعتبر هذا المعطى [تعدد الفاعلين والشركاء] محدداً مؤثراً على قدرته في الذهاب بعيداً في تجسيد إستراتيجيته في سياسات عامة حكومية. إنه ملزم على احترام وثيقة الدستور والإنصات والتعاون مع حلفائه من أجل تنفيذ البرنامج الحكومي المشترك على صعيد الواقع.

تُضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه أعلاه متغيرات أخرى ذات أهمية وإزنة في رسم معالم تطور تجربة حزب العدالة والتنمية، يتعلق الأمر أساساً بحظوظ وحدود نجاحه في الاستجابة للمطالب التي قوى الحراك الاجتماعي في المغرب في سياق الحراك العربي وفواعله بشكل عام. فمما لا يختلف حوله اثنان أن الدينامية الجديدة للإصلاح في المغرب [الدستور الجديد والانتخابات التشريعية] شكّل الحراك العربي أحد أقوى مصادرها، على الأقل من حيث التسريع بوتيرة التفكير في استباق الأحداث والعمل على تجاوزها إيجابياً. لذلك، سيتوقف مستقبل «الإسلاميين» بمدى قدرتهم على تحقيق إنجازات ملموسة في القضايا التي شكلت مُسببات انطلاق الحراك الاجتماعي، وفي صدارتها توسيع دائرة الحريات والمشاركة الديمقراطية، والحد من الاختلالات الاجتماعية. يُذكر أن المغرب لم يشذ عن المنطقة العربية من حيث حاجته الماسّة إلى تعميق ديمقراطية المؤسسات وتقليص

فعلى صعيد الحدود، ثمة مصادر ثلاثة لا بد من التنبيه إليها لمعرفة الإمكانيات المتاحة للحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية، وهي في عمقها حدود ذات طبيعة دستورية - مؤسسية، وأخرى ذات صلة بالسياق المغربي، وصنف ثالث مرتبط بالظرفية الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية. فحكومة السيد عبد الإله بنكيران، كما أسلفنا الإشارة، تشتغل في علاقة تلازمية مع المؤسسة الملكية، بكل ما أتاح الدستور لهذه الأخيرة من صلاحيات واختصاصات مقررّة وإستراتيجية، كما أنها ملزمة بالإنصات والتنسيق والتعاون مع حلفائها، ما يعني أن قدرتها على الذهاب عميقاً في الإصلاحات رهبن بهذين الفاعلين الأساسيين، أي الملك والأحزاب أطراف التحالف الحكومي. صحيح أن الدستور الجديد وسّع دائرة عمل الحكومة وأناطها بصلاحيات مهمة في مجال صياغة السياسات العمومية وتنفيذها وتتبع أثارها، وصحيح كذلك أن الإرادة الملكية واضحة في مضمار مواصلة الإصلاحات وتعميقها، غير أن الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية تبقى مرتبهة إلى حد كبير بمكونات النسق السياسي المغربي، وبمدى فعالية تكاتف جهودها من أجل تسريع وتيرة الإصلاح وتعزيز آلياته وتعميق مكاسبه. والواقع أن أطراف النسق السياسي المغربي وإن شددت في خطبها على ضرورة الاستمرار في الإصلاحات، وأعلنت عن إرادتها في صون مسيرته، فإن ثمة مقاومات، وهو أمر طبيعي في كل المجتمعات التواقّة إلى الانتقال إلى وضع أفضل، ستسعى إلى الحدّ من إيقاع مشروع الإصلاح، ولم لا تعريضه إلى كبوات وربما إخفاقات. فحصول الاختلالات المترامية على مدى خمسة عقود واضحة في المغرب، وتحتاج إلى نفسٍ إصلاحي جماعي، منتظم، صبور، ومتدرج في الزمن. لذا، يشكل توسيع دائرة بناء التأييد حول قضية الإصلاح أولوية إستراتيجية، لتشمل كل الأطراف المعنية بهذا المشروع. بغض النظر على الاختلافات الإيديولوجية والسياسية. إن الأرضية المشتركة المطلوب تسويقها والتوافق حولها تكمن في إقناع المترددين والمنافحين لفكرة الإصلاح بأن مصلحتهم أولاً وأخيراً تتوقف على ضمان الاستقرار، وصيانته، وتوفير شروط العبور السلس إلى مرحلة تقطع مع مصادر التوتر السياسي والاجتماعي الذي عمّ البلاد العربية، ومنها المغرب. والحال أن حزب العدالة والتنمية ما انفك، منذ فوزه في الانتخابات التشريعية الأخيرة، يفتح جسور التواصل مع كل القطاعات وجماعات المصالح التي يعي أهمية دورها في إنجاح تجربته الإصلاحية على رأس الحكومة، سواء داخل أوساط الاقتصاد والمال والشغل [منظمات أرباب العمل وجمعيات المستثمرين،

ممارساً المساندة النقدية، كما حصل خلال حكومة «عبد الرحمن اليوسفي» [1998 - 2002]، أو منتسباً إلى المعارضة البرلمانية [2002 - 2011]، مستمراً الوسائل والآليات التي تتيحها الوثيقة الدستورية، وفي صدارتها العمل داخل المؤسسة التشريعية، أو من خلال أنشطته الحزبية ومنابره الصحفية والإعل يعتبر البرنامج الانتخابي لاقتراع 25 نونبر/ تشرين الثاني 2011 لحظة قوية لتجديد حزب العدالة والتنمية دعوته إلى الإصلاح، لاسيما وأن سياق الحراك العربي الذي انطلق من تونس في 17 دجنبر/ كانالاً أول 2010، وامتد، بدرجات متفاوتة، إلى سبعة عشرة دولة عربية، ومنها المغرب، كان محرّضاً على المطالبة بتغييرات نوعية في السلطة ومصادر توزيع الثروة. لذلك، يمكن القول أن الحزب اقتنص هذه اللحظة السياسية لإعادة تأكيد قدرته على إدخال الإصلاحات البنوية التي تتوق إليها قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، والأكثر من ذلك، جهد من أجل تسويق شعار «الإصلاح في إطار الاستقرار»، أي الدعوة إلى إصلاح الممارسة السياسية دون صدمات، أو تغييرات هيكلية كبرى من شأنها تعريض البلاد لرجات واهتزازات اجتماعية لا يُعرف مدى تطورها على وجه اليقين. ونميل إلى الظن - في غياب دراسات ميدانية عن السلوك التصويتي للجسم الانتخابي خلال الاقتراع الأخير - أن تجاوباً واضحاً مع هذا الشعار عبّرت عنه شرائح مهمة من المشاركين في انتخابات 25 نونبر/ تشرين الثاني 2011، بما فيها التي لا تُقاسم الحزب مبادئه الإيديولوجية وقناعاته الفكرية والسياسية. قد يُفسر ذلك بالخوف من المستقبل، والميل إلى الرهان على حزب العدالة والتنمية في قيادة المرحلة التي تُزامن الحراك العربي وتُحايت أحداثه، كما قد نوع هذا التجاوز الإيجابي إلى اقتناع أكيد للجسم الانتخابي بأن المرحلة الراهنة هي بامتياز مرحلة حزب العدالة والتنمية، وليس بمقدرة سواه من الأحزاب، وقد تآكلت في العموم مشروعيتها، تحقيق شعار «الإصلاح في إطار الاستقرار».

ليس في مكن هذه المقالة الحكم على مستقبل أداء الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية في شخص زعيمه السيد عبد الإله بنكيران، فهي لم تستكمل بعد يومها المائة لتقييم أدائها كما هو مألوف في النظم الديمقراطية، لكن بالمستطاع تبيان الحدود التي تتحكم في إرادة «الإسلاميين» وهم يرومون الارتقاء بفكرة الإصلاح وصياغتها في سياسات عمومية قابلة للتنفيذ على صعيد الممارسة، كما بمقدرة المتابع للشأن السياسي المغربي استشراف الحظوظ الدنيا التي ترسم أمام هذه الحكومة على صعيد الواقع وتوقعات الانجاز.

يركز اهتمامه على قضايا وحدة الأمة الإسلامية وإصلاح عقائد شعوبها، ومنصرف إجمالاً عن كل ما يتعلق بمتطلبات الوحدة العربية بشكل عام والوحدة المغاربية بشكل خاص، بل إن الخلاف حول أولوية الوحدة العربية عند التيار القومي العربي مقابل أولوية وحدة الأمة الإسلامية عند التيار الإسلامي كانت من بين أسباب الصراع العنيف بين هذين الطرفين، وهو الصراع الذي شغل الساحة الفكرية في الوطن العربي طويلاً، وضيع على مختلف القوى الفكرية والسياسية بها كثيراً من الوقت في صراعات جانبية، ألقتها عن القضايا المهمة والمصيرية للأمم العربية والإسلامية، مما زاد في تخلفها عن العالم وعمق من ممارسات الفساد والاستبداد بهما.

ويزيد من حجية هذا الطرح أن الحركات الوطنية المغاربية التي ناضلت من أجل استقلال أقطار المغرب العربي من السيطرة الاستعمارية، قد فشلت في تحقيق الوحدة المغاربية، وهي التي كانت تتبنى هذا المشروع كأولوية في خطابها المعلن ونضالها السياسي، حيث كانت فكرة ومشروع الوحدة المغاربية بارزة جداً في خطاب الأحزاب الرئيسية على المستوى المغاربي، التي قادت حركة الاستقلال وبالذات الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال في المغرب وجبهة التحرير في الجزائر، وهو ما تكرر في اجتماع هذه الأحزاب في مؤتمر طنجة 1958.

وما دامت رياح التغيرات السياسية والاجتماعية الجارية في المنطقة العربية عموماً والمغاربية خصوصاً المصاحبة لما صار يعرف «بالربيع العربي»، جاءت بتيار الإسلام السياسي إلى الحكم في بعض الأقطار المغاربية وأصبحت مؤثرة بشكل واضح في البعض الآخر، فإنها لن تكون قادرة على تجاهل موضوع الوحدة المغاربية، لأهميتها الحيوية للمنطقة المغاربية في ظل التغيرات الدولية الجارية ولتمسك الكثير من النخب المغاربية بها، والتي ستبقى مؤثرة في الحياة العامة حتى في ظل حكم الأحزاب الإسلامية لبعض أقطار المغرب العربي، مما سيجعل مواقف هذه الأحزاب تتأرجح بين عدم التحمس للوحدة المغاربية لغياب الدافع الإيديولوجي والعمل من أجلها، لعدم إمكانية إهمالها للواقعية السياسية المفروض أن تحكم سلوكهم وتعاطيهم السياسي مع كل الملفات، الحساسة خاصة منها ذات الطبيعة الإستراتيجية.

سنتناول ذلك من خلال المحاور التالية :

### تأثير تبعات الماضي

من العوامل التي لا تبعد على التفاؤل في إمكانية تقدم مشروع

والنقابات والروابط المهنية]، أو في علاقته بالقطاعات الوازنة من أجل بناء الثقة في قدرة الحزب على إنجاز سيرورة الإصلاح.. إنها عملية حوارية شاقة ومعقدة، تتطلب ذكاءً وصبراً كبيرين لتعطي نتائجها الإيجابية والفعالة. إلى جانب هذين المصدرين، ثمة مصدر ثالث سيحد من أداء حكومة حزب العدالة والتنمية ويرهن إرادته في تحويل مشروعه الإصلاحية إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ، ومفتوحة، بالتالي، على نتائج من شأنها تمتين موقعه في الخريطة السياسية والحزبية المغربية.. إنه مشكل تمويل الجهود الإصلاحية التي تضمنها برنامج الانتخابي، وتمت ترجمتها إلى حد كبير في البرنامج الحكومي المصادق عليه من قبل البرلمان نهاية شهر يناير/كانون الثاني 2012. فمن الواضح أن انتقال الإسلاميين إلى ممارسة السلطة عبر قيادة العمل الحكومي تزامن مع ظرفية إقليمية ودولية موسومة بالأزمة المالية والانكماش الاقتصادي. لذلك، لاحظنا تراجعاً واضحاً في توقعات حزب العدالة والتنمية وهو يتحدث عن النمو الاقتصادي الذي تروم حكومته تحقيقه، فمن نسبة سبعة في المائة التي سوقها خطابه الانتخابي كسقف أعلى منظر، شرع في التشديد على أن معدل النمو المزمع إدراكه سيتراوح ما بين 2.5% و 5%، ولا نعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة ستسمح بتحقيق هذه النسبة. ومع ذلك، يتضمن برنامج الحزب وتصريحات قادته من داخل الحكومة وخارجها رهانات من شأنها تنويع وتعظيم فرص انسياب رؤوس الأموال والاستثمار إلى المغرب، من قبيل «التمويلات الإسلامية»، على الرغم من النتائج غير الفعالية التي أسفر عنها هذا النمط من التمويل في دول عربية كثيرة [مصر أساساً]، وأيضاً الادخارات التي يراهن الحزب على جنيتها من تخليق الحياة العامة وترشيد الإنفاق العام، ومحاربة الفساد واقتصاد الربيع.

### الإسلاميون والحكم آفاق للمغرب العربي؟

د. ديدوي ولد السالك

قد يبدو الحديث عن آفاق البناء المغاربي في ظل حكم الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، أمراً غير مستساغ للكثيرين في الساحة الثقافية والفكرية بمنطقة المغرب العربي، انطلاقاً من حقيقة تاريخية موضوعية، وهي أن هذه التيارات لا يوجد في أدبياتها الفكرية ولا في خطابها السياسي أي مساحة للوحدة المغاربية، ولم يكن ذلك من ضمن أولوياتها خلال العقود الماضية، فخطابها

هذه الإخفاقات المستمرة لمشروع الاندماج المغربي، ستجعل الأطراف الإسلامية الواصلة حديثا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي تتهيب الإقدام على تحريك هذا المشروع خوفا من الفشل من جديد، لوجود عقدة العلاقات المغربية - الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية، التي قد تعجز أي أرادة عن حلحلتها مهما كان صدق تلك الإرادة، خاصة إذا كانت لا تحمل هم الوحدة المغربية أصلا في إيديولوجيتها.

### تحديات الواقع

تبدو تحديات الواقع الذي يواجه الأحزاب الإسلامية الواصلة حديثا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي كبيرة جدا، مما سيشتغلها عن الاهتمام بالمشاريع ذات الطبيعة الإستراتيجية كوحدة المغرب العربي، ومن أهم تلك التحديات:

#### 1 - حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

من الواضح للعيان أن كل الأقطار المغربية تواجه أزمتا اقتصادية واجتماعية خانقة اليوم وإن بدرجات متفاوتة، وزاد من تعقيد ذلك الوضع عدم الاستقرار السياسي والأمني، المصاحب للتحولات السياسية والاجتماعية الناتجة عن تفاعلات الثورة في كل من تونس وليبيا وعدم يقينية ما ستؤول إليه مرحلة الانتقال الديمقراطي فيهما.

فكل الأقطار المغربية تعاني من مشاكل الفقر والبطالة، حيث تزيد فيها البطالة عن المعدلات العالمية، فموريتانيا مثلا تتجاوز فيها البطالة عتبة 49 بالمائة، كما تعاني الأقطار المغربية في معظمها من التفاوت الاجتماعي والتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهي الأوضاع التي ستترك العمل السياسي، وتصبح من عملية الانتقال الديمقراطي في الأقطار المعنية، لانعكاسها بشكل مباشر على الوضع الأمني والاستقرار السياسي، لأن أغلبية المواطنين في هذه الأقطار يعلقون آمالا كبيرة على الديمقراطية، تجعلهم يتصورون أنها ستكون بمثابة العصا السحرية لحل مشاكلهم، بينما الأمر ليس كذلك، فالديمقراطية لا توفر التشغيل مباشرة ولا تقضي على الفقر والتفاوت الطبقي، لكنها توفر مناخا مناسبا للتطور مع الزمن، عبر وضع قواعد تحقق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين والإدارة الجيدة للشأن العام تتسم بالشفافية والصرامة، مما يساعد على حل هذه المشاكل.

هذه الأوضاع المختنقة لا تترك لصانع القرار الوقت الكافي للاهتمام بالقضايا الكبرى وذات الطبيعة الإستراتيجية كوحدة المغرب العربي، لأنه منشغل بتدبير الشؤون اليومية، وليس عنده

الوحدة المغربية في ظل حكم الأحزاب السياسية ذات الخلفية الإسلامية، الغياب المطلق لفكرة الاندماج المغربي عن خطابهم الفكري، بالإضافة إلى حجم الاحباطات والتعثرات التي واجهت هذا المشروع خلال نصف القرن الماضي، وكذلك حجم المشاكل القائمة بين بعض أقطاره، وستبقى العوامل التالية من أكثرها تأثيرا في الوقت الحالي :

#### 1 - تأثير غياب المشروع المغربي عن خطاب تيارات الإسلام السياسي.

أن المتأمل في شعارات تيارات الإسلام السياسي المرفوعة في خطابهم وتنظيراتهم المدبجة في كتباتهم، لا يجد فيها كبير اهتمام بموضوع وحدة المغرب العربي، بل أن جل خطابهم خلال العقود الماضية استغرقته قضايا وحدة الأمة الإسلامية وضرورة العمل من أجل استعادتها، عبر إحياء الخلافة الإسلامية كما كانت في عهد الخلافة الراشدة، والتركيز في ذلك الخطاب على مخاطر الاستعمار والغزو الثقافي الأجنبي وضرورة محاربهته بكل السبل بوصفه أكبر تهديد للأمة الإسلامية، وما لا مس لهم المغربي في ذلك الخطاب، جاء في شكل خطاب وطني قطري يركز على قضايا الهوية في مواجهة الاستعمار، وكذلك ضرورة التخلص من كل إشكال تلك التبعية للمستعمر الغربي، كما ستنفذ خطاب تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية عموما والمغربية خصوصا كثيرا من جهوده في المواجهة مع التيارات الليبرالية واليسارية، باعتبارها جزءا من المشروع التغريبي في أقطار المغرب العربي.

#### 2 - تبعات تكرار فشل محاولات الاندماج المغربي.

إذا كانت الأجيال التي ناضلت من أجل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي كانت متحمسة لتحقيق الوحدة المغربية، فإن أجيال اليوم غير متحمسة لتلك الوحدة، لما أصابها من إحباط نتيجة كثرة إخفاقات محاولات الاندماج المغربي التي تمت خلال العقود الماضية، من مؤتمر طنجة 1958 للأحزاب المغربية خاصة من تونس والجزائر والمغرب، الذي ركز في بيانه الختامي على أهمية الوحدة المغربية كهدف ينبغي العمل من أجل تحقيقه، لكن كراهات الواقع المغربي حالت دون ذلك، مروراً باللجنة الاستشارية الدائمة المغربية، التي اختارت المدخل الاقتصادي، لكن مصيرها كان الفشل، وصولاً إلى اتحاد المغرب العربي، الذي تأسس بمراكش 1989، لكن من الواضح أنه تجربته قد تعثرت لنفس الأسباب التي عطلت المشاريع المغربية السابقة له.

تحقيق الوحدة المغربية، بوصفها مشروعاً ممكنًا في الوضع الدولي الراهن.

## 2 - أهمية الانجاز بالنسبة لأحزاب السلطة.

ستكون الأحزاب الإسلامية المتواجدة في الحكم في الوقت الراهن في بعض أقطار المغرب العربي، واعية بأهمية الإنجاز على أرض الواقع لصالح مواطنيها لكسب ثقتهم، لتمكينها من البقاء في السلطة، وأن ذلك قد يكون ممكنًا في حالة تحقيق الاندماج المغربي، الذي سيخلق سوقًا كبيرًا تزيد على 100 مليون مستهلك، الأمر يساعد على عوامل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يكون العمل من أجل بناء المغرب العربي، هو عمل من أجل توفير المداخل المناسبة والشروط الضرورية لنهضة اقتصادية واجتماعية، توفر المزيد من فرص العمل والعيش الكريم للمواطنين، عبر فتح الحدود وتكريس المواطنة المغربية الفعلية، التي تمكن أبناء أقطار المغرب العربي من حرية التنقل والإقامة والعمل في أي قطر مغربي يريدون.

## 3 - التوجه الدولي نحو خيار الاندماج الجهوي.

لقد أظهرت تجربة العمل الدولي نحو الاندماجات الجهوية نجاحها في كثير من مناطق العالم، لما حققته من فرص وإمكانيات لمختلف الأطراف المشاركة فيها، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يجعل صانع القرار مهما كانت خلفيته الفكرية أو توجهه السياسي، يفكر في الأمر ويسعى من أجل تحقيقه، خاصة إذا كان في منطقة مثل المنطقة المغربية، التي تتوفر على مقومات الاندماج، مما سيدفع الأحزاب الإسلامية الموجودة الآن في مركز القرار في بعض أقطار المغرب العربي، إلى الانخراط في هذا التوجه باعتباره خيارًا استراتيجيًا سيمهد لها الطريق لبلوغ أهدافها، خاصة أن الأطراف الإقليمية والدولية من مصلحتها الآن تحقق الوحدة المغربية، وبالذات الشريك الأوروبي الذي ظل تاريخيًا معاديًا لأي شكل من أشكال الوحدة المغربية، لكن المتغيرات الدولية في العقود الأخيرة، وخوفه من الهجرة السرية والجريمة المنظمة القادمة من الجنوب، جعلته يرغب في التعامل مع شريك مغربي واحد يوفر سوقًا اقتصاديًا لبيئته، ويتمتع بالاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي يساعد على التحكم في الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مما سيبيد كل أنواع المخاطر الأمنية عن الطرف الأوروبي، وبالمقابل سيوفر للطرف المغربي نوعًا من الندية في علاقته مع الشريك الأوروبي.

الوقت للتعاطي مع المسائل خارج حدود بلده في الغالب .

## 2 - عدم خبرة الأحزاب الإسلامية في تدبير السياسات العمومية.

من المسائل التي ستواجه الأحزاب الإسلامية في التعاطي مع القضايا المغربية عدم خبرة هذه الأحزاب السياسية، فهذه الأحزاب ليست فقط قليلة الخبرة السياسية، وإنما تنعدم لديها الخبرة في تدبير الشأن العام، لأنها حديثة العهد بالتعاطي مع قضايا إدارة الدولة، إما لحدثة نشأتها كحالة المغرب أو لكونها خارجة حديثًا من العمل السري والمنافي كالحالة التونسية أو أنها لم تمارس العمل السياسي بمعناه العام كالحالة الليبية، وهو سيجعلها مرتبكة أمام تسير دواليب الدولة عموماً وعاجز في كثير من الأحيان أمام الملفات الحساسة والمعقدة، الأمر الذي يقلل من فرص نجاحها عموماً في تدبير الشأن العام من باب أولى انجاز مشاريع كبيرة وإستراتيجية مثل الاندماج المغربي، لأن تعقيدات الأوضاع في أقطار المغرب العربي وفي المحيط الإقليمي والدولي سيزيد من انصراف هذه الأحزاب عن الهم المغربي عموماً، مع عدم استبعاد بعض المعطيات التي قد تكون لصالح هذا المشروع في المستقبل المنظور.

## المؤمل

إن ثقل إرث الماضي وصعوبات الحاضر لا تنفي إمكانيات تطور الوعي السياسي لدى الأحزاب الإسلامية في منطقة المغرب العربي، لصالح الاهتمام بمشروع الوحدة المغربية، باعتبارها خيارًا استراتيجيًا تفرضه مقتضيات الإقليمية ومتطلبات الواقع الدولي المتجه باستمرار للتكتل والاندماج الاقتصادي، خاصة منها تلك الأحزاب التي وصلت حديثًا للسلطة في بعض أقطار المغرب العربي، وقد يكون من بين الأمور التي ترجح ذلك ما يلي:

## 1 - تجربة القوميين العرب مع الوحدة الشاملة على حساب الوحدة الجهوية.

قد تستفيد الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة في بعض الأقطار المغربية، من تجربة القوميين العرب المريرة مع مشروع الوحدة العربية الشاملة، الذي نادى به الأحزاب القومية العربية طيلة القرن العشرين دون أن تهتم بالوحدة العربية المتدرجة، عبر السعي إلى خلق وحدات جهوية تفضي إلى وحدة عربية شاملة، والاستفادة من هذه التجربة قد يدفع الأحزاب الإسلامية المتواجدة الآن في الحكم، إلى العمل من أجل



الشيء الذي ولد لدى الاتحاد قناعة بأنه الأولى بالحرص على حماية أهداف الثورة التي شارك في انجاحها.

لكن الإتحاد، وعلاوة على ما سبق، يعتبر نفسه على الوجه الأهم، قطعة أساسية في المعادلة السياسية التونسية، يجب أن تقرأ لها ألف حساب من طرف الحكومة قبل أية خطوة تخطوها.

كان الأمر هكذا مباشرة بعد الاستقلال، و طيلة حكم الرئيس بورقيبة و في فترة بن علي وإن كان بدرجة أقل، وكذلك خلال الفترة الانتقالية الأولى مع الحكومات المتعاقبة ما بين 14 يناير 2011 و 23 ديسمبر 2011، تاريخ تعيين الحكومة المنبثقة عن انتخابات 23 أكتوبر 2011. لذا يرى الإتحاد أنه من حقه أن يحتفظ بهذه المكانة و أن يدافع عنها بكل الوسائل كلفه ذلك ما كلفه، خصوصا وأن أول تصريحات رئيس الحكومة الجديدة، أمين عام حزب حركة النهضة، بخصوص الإتحاد لم تكن مطمئنة، إذ كان الحديث حول ضرورة تحييد الإتحاد ووجوب اكتفائه بالعمل النقابي فحسب من دون خوض في السياسة، مع التلويح بفضح أساليب الإتحاد السابقة و تورط بعض قياداته مع النظام السابق. اعتبر الإتحاد هذه التصريحات بداية عدوان منظم على المنظمة و نقطة الانطلاق لتصفية حسابات قديمة بينه و بين حركة النهضة.

في الأثناء أعاد الإتحاد ترتيب بيته الداخلي حيث عقد مؤتمره العام و جدد هيكله، واستبعدت القواعد الوجوه التي كان حولها بعض الشبهة و أعطت الشرعية لقيادة جديدة أغلب مكوناتها من الذين كانوا في الهياكل المحلية التي ساندت الثورة. هذا المؤتمر كان أيضا مسرح مواجهة بين الإتحاد و حزب النهضة، حيث حاول هذا الأخير إحداث الانقسام في صفوف المنظمة من خلال ترشيح وجوه محسوبة على التيار الاسلامي و من ثمة الاستيلاء عليها إذا ما فازت قائماتهم. أحداث المؤتمر أذنت بالدخول في مواجهة مفتوحة بين الطرفين، مواجهة تفسر إلى حد كبير تعطل المسار، وشبه الشلل التي تعاني منه الحكومة، والاحتقان الحاصل.

إلا أن الخلاف بين الإتحاد و حركة النهضة يكاد يكون خلافا تاريخيا، ترجع أصوله إلى تقدير قيادة الحركة لموقف الإتحاد من نضالات الحركة الاسلامية من أجل المشاركة السياسية، إذ لم يتردد السيد راشد الغنوشي في القول في أواخر الثمانينات على إثر خروجه من السجن بعد عفو من بن علي، بأن «النهضة طعنها الإتحاد من خلف لأنه لم يقف إلى جانبها في معركتها مع نظام بورقيبة». ودعا أنصاره في

خلاصة القول إن مشروع الوحدة المغاربية ستتطور بمقدار تطور مسار الانتقال الديمقراطي وتعمق الممارسة الديمقراطية وتحقق الاستقرار السياسي، بغض النظر عن من يحكم في أقطار المغرب العربي، لأن هذه الوحدة هدفا مشتركا لكل الأطراف المغاربية، وأي نظام ديمقراطي سيعمل لتحقيقها بوصفها رغبة شعبية وفيها مصلحة مباشرة لمواطني أقطار المغرب العربي.

## تونس في المفترق

د. أحمد إدريس

تعيش تونس اليوم حالة احتقان سياسي واجتماعي تهدد بشكل كبير مسار الانتقال الديمقراطي. و ما الأحداث التي عرفتها مؤخرا ولاية سليانة (الشمال الغربي) و من قبلها ولايات الوسط و الجنوب إلا نتيجة لسخط شعبي على مواصلة المعاناة من التهميش و من حالة البؤس والحرمان التي أنهكت شرائح عريضة من المجتمع التونسي. وهي ذات الأسباب التي قامت من أجلها الثورة. الثورة التي أرجعت إلى التونسيين أمل التطلع والطموح إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية و إن تعلقت بأبسط مقومات العيش الكريم بما في ذلك المياه الصالحة للشرب والنور الكهربائي والمسكن اللائق.

غير أن هذه التطلعات اصطدمت بعدم تمكن الحكومة من تحقيق ما يعتبره كثير من التونسيين من أهداف الثورة و بفشلها في توفير الحلول العملية المستعجلة لمشاكل الفقر وانعدام التنمية التي عانى منها خاصة سكان المناطق المحرومة.

ولعل من الانصاف التذكير بأنه في ظل الظروف التي تعيشها تونس منذ ما يقارب السنتين، يصعب على أية حكومة، مهما بلغت من درجات الحكمة والكفاءة أن تنجح في الاستجابة في ظرف وجيز لما انتظره التونسيون خلال عقود.

لكن التجاذب السياسي أبعد أن يكون منصفاً، و جزء من هذا التجاذب مواقف و سياسات الطرف النقابي الأقوى في الساحة التونسية: الإتحاد العام التونسي للشغل.

يعتبر الإتحاد العام التونسي للشغل نفسه المنظمة الأولى المعنية بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية للشغالين التونسيين، كما يعتبر نفسه أيضا السند الرئيسي للثورة و أحد أهم أسباب نجاحها، فهو الذي فتح مقرات فروع المحلية لتحضن المحتجين في ديسمبر 2010 و تبنى مطالبهم، مساعدا بذلك على اتساع رقعة الاضطرابات ووصولها إلى العاصمة عشية سقوط النظام.

ولما كان نشطاء الإتحاد يؤكدون أن وقوفهم إلى جانب أهالي سليانة لا يتعدى واجبه النقابي لا غير كانت الحكومة تتهمهم بـ «تسييس» القضايا الاجتماعية للمحتجين وبضخ المال السياسي بل تم اتهام كل من حزب «حركة نداء تونس» التي يتزعمها الباجي قائد السبسي، ومن ورائه رجل الأعمال كمال اللطيف، المتهم بعد الثورة في قضية المس بأمن الدولة، وحركة الوطنيين الديمقراطيين و حزب الجبهة الشعبية باستئجار المتظاهرين، وخاصة أولئك الذين بادروا باستعمال العنف وهاجموا مقرات المؤسسات العمومية قصد حرقها. هذه الاتهامات وإن بدت جدية فإنها تظل في غياب أدلة دامغة، تعد الحكومة في كل مرة بعرضها و لا تفعل، مجرد ادعاءات. الثابت أن الاحتجاجات تدفع رجال الأمن في كل مرة إلى استخدام العنف المضاد الذي وصل في سليانة حد استعمال الأسلحة النارية، أسلحة تطلق حبيبات من الرصاص «تؤذي و لا تقتل» حسب تصريحات وزير الداخلية. الثابت أيضا، أنه بعد كل احتجاج يدعو له أو يسانده الإتحاد، تتعرض مقراته وكوادره إلى الاعتداء من طرف نفس الأشخاص المنتمية إلى «رابطات حماية الثورة» التي ترفع أثناء كل اعتداء شعارات مدافعة عن الحكومة و عن حركة النهضة.

ولعل الإضراب العام في كامل البلاد الذي دعى له الإتحاد ليوم 13 ديسمبر الجاري الذي قرره هيئته الإدارية بالإجماع، والذي سبقته إضرابات عامة في كل من سيدي بوزيد وقفصة يوم الخميس 6 ديسمبر إضافة إلى العديد من التحركات الاحتجاجية بالمهدية وقفصة و صفاقس وغيرها، هو في نظر قيادي المنظمة، الوسيلة الأخيرة التي هي بين أيديهم للتصدي للاعتداءات المتكررة التي يتعرضون لها والتي يتعرض لها الحق النقابي بشكل عام. فهم وحلفائهم من أحزاب المعارضة اليسارية يعتبرون أن الإتحاد في خطر، وأن نهاية الإتحاد تعني سقوط الجدار الأخير الواقى من سيطرة حزب النهضة على كل القطاعات، و من هيمنتها، في غياب معارضة قوية، على كامل مجريات المشهد السياسي. فحركة النهضة تعي جيدا بأن الإتحاد هو القوة الوحيدة التي بإمكانها التصدي لمشاريعها، إذ بإمكانه تحريك العجلة كما بإمكانه شلها. ولعل ذلك الذي ولد قناعة لدى النهضة بأن الإتحاد هو السبب الرئيسي في فشل حكومتها في تحقيق أهدافها خلال السنة التي تحملت فيها المسؤولية، ودفعها إلى ضربه بكل الوسائل، فقد مارس الإتحاد ضغوطات عديدة على الحكومة المؤقتة وحركة النهضة حول العديد من القضايا على غرار الفصل الأول من الدستور

نفس المناسبة إلى اكتساح الإتحاد من أجل الانقضاء عليه و تخليصه من قبضة «الملحدن العلمانيين». هؤلاء الذين كانوا يرون في الحركة الاسلامية مشروعا استبداديا شموليا مضادا للحريات.

هذه النظرة السلبية المتبادلة بين الطرفين ظلت على حالها حتى بعد أكثر من عقدين حيث لا يزال زعيم حركة النهضة يعتبر، في آخر تصريحاته على إثر أحداث سليانة، الإتحاد بأنه «منظمة تجمع الراديكاليين المتطرفين» وأنه «معقل حصين للتيارات اليسارية والعلمانية». في حين يصف الأمين العام للإتحاد النهضة بـ «خفافيش الظلام التي كشرت عن أنيابها» والتي «تسعى إلى النيل من مصداقية الإتحاد ومن استقلاليته».

ويعد الهجوم الأخير على المقر المركزي للإتحاد يوم 4 ديسمبر والاعتداء عليه وعلى من كانوا به أو أمامه بقصد إحياء ذكرى وفاة الزعيم النقابي و فريد الحركة الوطنية فرحات حشاد، من قبل مجموعات منتمية إلى رابطات حماية الثورة، ذروة المواجهة بين حركة النهضة و الإتحاد. فهؤلاء المجموعات التي اقترنت كل تدخلاتها وبدون استثناء بمساندة الحكومة وبشكل أخص خيارات النهضة، جاءت، بحسب الشعارات المرفوعة، إلى «تطهير الإتحاد». وحسب الرأي الغالب جاءت لتنتقم من الإتحاد لما سببه من مشاكل للحكومة التي تقودها النهضة منذ تشكيلها إثر انتخابات 23 أكتوبر 2011، وآخرها كان بمناسبة أحداث سليانة.

فمنذ أكتوبر 2011 لم تنفك الحكومة وقيادات النهضة عن اتهام الإتحاد بالوقوف وراء حركات الاحتجاج التي ما فتأت تتصاعد وتيرتها ووراء تعدد الإضرابات في قطاعات حساسة مثل الصحة و النقل و تكرر الاعتصامات، فيما كان الإتحاد يرد على هذه الاتهامات بأن دوره هو «الدفاع عن حقوق المحرومين والعاطلين وأن اتهامه هو شرف نضالي».

وخلال حركات الاحتجاج التي عاشت وقائعها ولاية سليانة الأسبوع المنقضي ركزت الحكومة على التوظيف السياسي لهذه الاحتجاجات من طرف الإتحاد، إذ اتهم رئيس الحكومة حمادي الجبالي ضمنا المنظمة بأنها تسعى إلى «إسقاط حكومة شرعية أفرزتها صناديق الاقتراع».

وتفجر «الخلاف السياسي أكثر»، لما ساندت مختلف أحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني إتحاد الشغل و دافعوا عن دوره في تأطير المظاهرات السلمية التي تطالب بالحق في التنمية.

و سواء كانت هذه التجاذبات نتيجة لصراع داخلي نهضوي، أو لصراع يحكمه العداة التاريخي للمنظمة الشغيلة فحسب، فإن الخاسر الأساسي هو الشعب التونسي برتمته. شعب ينتظر منذ سنتين استكمال المرحلة الانتقالية و الانتهاء من بناء المؤسسات التي سوف تؤمن الانتقال إلى الديمقراطية بشكل نهائي و دائم.

إن المواجهة بين النهضة و الاتحاد، مهما كان مآلها، تشكل انتكاسة للمسار التي تشكل بعد 14 يناير 2011. فالعنف أضحي الوسيلة الوحيدة أو يكاد للاحتجاج، و لغة الاقصاء هي اللغة المحبذة، والحوار غاية لا تدرك. الأمل الآن في المساعي التي تقوم بها أطراف عديدة، بعضها قريب من الاتحاد، وبعضها الآخر من الترويك، عسى يجدون مخرجاً يعيد للعقل و الحكمة مكانتهما قبل فوات الأوان.

ومسالة مدنية الدولة، والقمع الأمني للتظاهرات السلمية، إلى جانب الزيادة في الأجور والعديد من المطالب المهنية لمنخرطيه.

ويرى بعض آخر أن في تزامن «الهجوم» على مقر الاتحاد يوم 4 ديسمبر مع التوقيع في اليوم الذي سبقه على اتفاقيات الزيادة في الأجور في القطاعين الخاص و العام، انعكاس لصراعات داخلية في صلب النهضة و إضعاف لرئيس الحكومة، وهو الأمين العام للحركة، الذي يختلف مع رئيسها حول الكثير من المسائل. تصفية الحسابات الداخلية و المواجهات مع اتحاد الشغل تزيد في هشاشة الحكومة الذي تميز آدائها بالضعف الفادح و عدم القدرة على إيجاد الحلول اللازمة، و إنه من الواضح أن الإضراب العام إن تم بنجاح فإنه سيعصف لمحاولة بالحكومة أو على الأقل برئيسها. وهذا لن يكون إلا في صالح منافسي الجبالي داخل الحركة، والذين تحدث عنهم زميلهم و الطبيب الخاص لرئيس الحكومة منذ سبتمبر الماضي على صفحات جريدة التونسية، والذين سوف يتولون مكانه بمباركة من رئيس الحزب الذي يرى في أداء الجبالي على رأس الحكومة خطر على الحزب بالأساس.

## مجموعة الخبراء المغاربة

مجموعة الخبراء المغاربة هي مجموعة تضم عددا من الأساتذة المغاربة المؤمنين بفكرة اندماج المغرب العربي وبوحدة قضاياه، تكونت في إطار التعاون بين مركز الدراسات المتوسطية والدولية ومؤسسة كونراد أديناور.

هذه المجموعة تتألف من فريق قارٍ يمثل النواة المركزية للمشروع ومحركه الأساسي، يلتحق به كلما اقتضت الحاجة وحسب المواضيع الذي يتم التطرق إليها، عددا من الدارسين المختصين في المجال. ويهدف الفريق من خلال عمله إلى إصدار ورقة بحثية تركّز على قضية من القضايا التي تهم المغرب العربي سواء تعلقت بالعلاقات البينية بين أقطاره أو بمكانة هذه المنطقة في محيطها الإقليمي والدولي.

إن فريق الخبراء المغاربة هو فريق مستقل لا يعبر بأيّ حال من الأحوال عن أيّ موقف رسمي لأيّة جهة كانت، وهو يسعى من خلال الحثّ على التفاهم والدفن إلى الحوار في جميع المجالات إلى تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل مسيرة بناء المغرب العربي أو الحط من مكانته.

### أعضاء المجموعة

أحمد إدريس

مدير مركز الدراسات المتوسطية والدولية  
ahmdriss@gmail.com

أحمد الأطرش

أستاذ العلوم السياسية  
طرابلس - ليبيا  
aaalatrash@gmail.com

عبد النور بن عنتر

أستاذ وباحث  
الجزائر  
abdenmour.benantar@gmail.com

امحمد مالكي

مدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية  
جامعة القاضي عياض - مراكش  
mhammedmalki@yahoo.fr

ديدي ولد السالك

رئيس المركز المغربي للدراسات  
الاستراتيجية  
نواكشوط - موريتانيا  
didisaleck@yahoo.com